



الإشارة : م.خ. ٥٠/٣/٦
التاريخ : ١٩٨٦/٣/٦

مجلس الخدمة المدنية ديوان الموظفين

الاخ الفاضل وزير المالية والاقتصاد المحترم
تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة الى كتابكم رقم ١٤٢٣٠ المؤرخ ١٨/١١/١٩٨٥ بشأن طلب منح الموظفين الكويتيين حطة المؤهلات الجامعية العاملين في الشؤون المالية العامة بالوزارة بدل طبيعة عمل وطلب دعم الجهاز الفني بعدد ١٥ عقد لتعيين غير الكويتيين من ذوي المؤهلات . وبناء على الاجتماع الذي عقد بين الوزارة والديوان بهذا الشأن .

يرجى الا حاطة بأنه قد تم عرض الموضوع الاول على مجلس الخدمة المدنية بجلسته ٨٦/١ المنعقدة بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٦ حيث قرر مايلي :

أولا : زيادة المكافأة التشجيعية الحالية المقررة للكويتيين حطة المؤهلات الجامعية بالادارة العامة للميزانية لتصبح ١٠٠ دينار بدلا من ٥٠ دينار شهريا على أن تشمل هذه المكافأة الكويتيين حطة المؤهلات الجامعية العاملين بادارة المحاسبة العامة وادارة شؤون التخزين العامة وادارة الضريبة (المزمع استحداثها) .

ثانيا : استثناء هؤلاء الموظفين الكويتيين الشاغلين للوظائف المبينة في الجدول المرفق من الحد الاقصى لقرار وزير المالية رقم ١٣ لسنة ١٩٧٧ - بشأن المكافآت المالية مقابل الخدمات الممتازة .

كما يستثنى من الحد الاقصى المنوه عنه الموظفين غير الكويتيين حطة المؤهلات الجامعية الشاغلين لوظيفة باحث أو محاسب العاملين في الادارات المعنية .

ثالثا : يكون لوزارة المالية والاقتصاد سلطة تحديد المكافأة المالية مقابل الخدمات الممتازة في ضوء الجهود الميسرة التي يبذلها كل من الموظفين المعنيين في البند ثانيا على ألا تتجاوز المكافأة الحد الاقصى (السنوي) المحدد لكل وظيفة وفقا للجدول المرفق .

رابعا : تمنح المكافأة التشجيعية للكويتيين من ١٩٨٦/٣/١

جدول

بالحد الاقصى للمكافأة المالية مقابل الخدمات الممتازة للموظفين
الكويتيين حملة الشهادآت الجامعية العاملين بالادارة العامة
للميزانية وادارة المحاسبة العامة وادارة شئون التخزين العامة
وادارة الضريبة (المزمع استحداثها) بوزارة المالية والاقتصاد

الوظيفة	الحد الاقصى للمكافأة المالية (سنويا) بالدينار
وكيل وزارة	٥٠٠٠
وكيل وزارة مساعد	٤٠٠٠
مدير ادارة	٣٥٠٠
مراقب	٢٧٥٠
رئيس قسم	٢٠٠٠
باحث / محاسب*	١٥٠٠

* تشمل غير الكويتيين من حملة المؤهلات الجامعية العاملين في الادارات المعنية .

المرجع : جلسة مجلس الخدمة المدنية رقم ٨٦/١ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٦ .

= ٢ =

أما بالنسبة للموضوع الثاني بشأن دعم الجهاز الفني في الشؤون المالية العامة
بعدد ١٥ عقد فإنه جاري دراسته من قبل ديوان الموظفين .

وتفضلوا بقبول فائق التحية ،،،

رئيس مجلس الخدمة المدنية بالنيابة

وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

راشد عبد العزيز الراشد

المرفقات : جدول عدد (١) .